قوله لوجود الفاصل جواب عما يقال لا يعطف على الضمير المستتر الا مع الفصل بالضمير عن اسم فعل ما لم يسم فاعله تنكره بالعربية يرى بالعكس بتوهمه ويطلع لما
المنفصل وبغيره قوله جاز قوله وجهها الى المقابل اى ينبغي ان يكون هذا حالا في مقابلة قوله ولذا لم يذكرهما الملتبس وصاحب المفتاح من المحسنات فيه انهما لم يذكرا جميع
وهذا واضح اذا كان قوله والورى مع على تقدير العطف من عطف الجمل بان الورى مبتدا او المحسنات وانه لا يلزم على عدم كونهما من المحسنات ان لا يكونا في التمييز كما لا يخفى وهذا
خبر والجملة معطوفة على جملة امدحه ولا حاجة هنا اما اذا كان من عطف المفردات والجواب نقله الفنارى عن المصنف وانه اجاب به لما بلغه اعتراض الخطيب اليمنى عليه
معطوف على فاعل امدحه فمع حال من الورى معمول لمطلق المناسبة فلت معنى قوله من الورى قوله انما لم يقتصر على واحد منهما قال الفنارى المراد بتقديم اللفظ عن محله الاصلي
لا زوجها انا يقال لم معي قوله وان يتصور الشركة والجزاء على قولها ولنا قوله والورى معه الذي تقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عنه الى المحل وبما يجتمعان قطعا فلا يسر احدهما
مستقلة لان المعطوف على الجزاء جزاء على حدة ويلزمه ان يكون امدحه الثاني مقتضيا عن الاخر مبناه على ان التاخير من لوازم التقديم انتهى واقول عدم اجتماع تقديمه
مستقلا فيستقل مع امدحه الاول اما على الثاني فلا يلزم الاتحاد لان الجزاء حينئذ اللفظ على محله وتاخيره عن محله مسلم الا ان من لازم تقديمه على محله تاخير غيره عن
مزجه مع مدح الورى لان المعنى عليه امدحه انا والورى حالة كونهم معي قوله محله ومن لازم تاخيره عن محله تقديم غيره على محله وكل من تقديمه وتاخير غيره ومن
ان يقال المعنى متى امدحه لا يخفى ان هذا المعنى يحصل بدون ضم مدحه لمدحهم بان يقال تاخيره وتقديم غيره يجتمعان وقد يكفي في الخلل ما لزمه تقديم او تاخير من تاخير غيره او
متى امدحه يمدحه الورى ولما استشكل انا معه من حيث عدم فائدة ذلك الضم وقوله تقديمه فلا وجه للاخلال بالاشارة اليه فلعل الاوجه توجيه المحشي فليتامل
لو يكن مع مسلم لانه غير متناه الا ان الاستشكال لانه ليس فيما بحثه معنى بل ضم مدحه قوله وان لم يوجد الخلل الخ صريح في ان الخلل في النظم غير محصور في كون ترتيب الالفاظ
بل لعل ما صرح به في الكبرى وافتظ كلامه هنا وعبارته في الكبرى لانا نقول لا علم ومن ترتيب المعاني وهو خلاف المفهوم من كلام المطول كما اعترض به وكان عليه
في ضم الشاعر مدحه مع مدح الورى بل يكفي ان يقال امدحه يمدحه الورى قوله ان يذكر له ضابط التعرف منه احكام الجزئيات والكلي الذي لا شبهة فيه لاخذ من كلام
ما سبق من قوله لا نهاية واستثناء في الشغل والثاني دونه قوله ان لا يكون اللفظ المطول وانه لا تعقيد في القلب على المحل والقلب على الفن المسمى بالتوسع وجريان
بصحيح مع انهما من المحسنات والتمييز انما يكون بعد البلاغة التي لا توجد الا بعد الجواز لوقوع ذلك في ابلغ كلام وابلغه وهو القرآن كما يدل عليه كلام الايضاح
الفصاحة ومن اللغز والمعمى لا حاجة واهل البديع يطلقون على الكلام الالغاز والقلب على المحل والتوسع من ذلك عند المحققين لا بوضعه الا انما اذا انتفت وجوه
ان يريد المتكلم شيئا فيعبر عنه بعبارات يدل ظاهرها على غيره وباطنها عليه التعقيد بل لانه حينئذ يكون الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيكون مما
واصطلح متاخروا العجم على ان المعمى قول يستخرج منه كلمة فاكثر بطريق الرمز فيه ضعف التاليف وقوله بلا قرينة غير واضح اذ لا يعتبر اصل القرينة في القلب
بيان وذكروا له اعمالا منها التحليل الذي يسميه العرب بالاحاجي كقول بعضهم على المحل فلو قال شرطه كان اظهر وان كان لا يثبت من الى التعقيد كلية فيتدبر
في صهبا ما مثل قوله للذي يبكي الحبيب اسكت وجع في الا لعصى في وسالة المعمى قوله لا يخفى انه ليس في كلامه الى الجواز حمله على قول من قال ذكر ضعف التاليف
واعلم انهم فرقوا بين المعمى واللغز بان الكلام اذا دل على ذات بقي يغني عن ذكر التعقيد اللفظي دون العكس لكن على الشارح ان ينقل عن اصل القول
بذكر صفات له تميزه عما عداه كان ذلك اللغز واذا دل على اسم خاص بملاحظة كونه لفظا بدلالة مرموزة سمي ذلك معمى فقول القائل في كمون في ابيات العطار قوله لا يتم وتعقبه لا بانقض فيقال ان عالم بمعرض الشارح لذلك الظهور وكثرة

Copyright © King Saud University